

اقتراحات عن كيفية استعادة الأموال المنهوبة

من إعداد SALAMAS LAW FIRM

المحامي الدكتور سلام عبد الصمد

على الصعيد اللبناني، لا يوجد قانون فعلي لاستعادة الاموال المنهوبة على الرغم من طرح بعض الكتل النيابية اقتراح قانون، وعلى الرغم من محاولات المجتمع المدني العديدة. ولكن الآلية الوحيدة المتوفرة حاليا و قانونا هي عبر تطبيق قانوني الاتراء غير المشروع و مكافحة تبييض الأموال والذي انشأ (اي الأخير) ما يسمى بهيئة التحقيق الخاصة.

أما الأهمّ من ذلك، أنّ لبنان هو دولة طرف منذ 22 إبريل 2009 في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005/12/14، والتي تضمّ حالياً 186 دولة. وهذه الاتفاقية تنصّ على "إرجاع الموجودات والتصرف فيها" وفقاً لآلية تعاون ملزمة للدول الأطراف.

إذا، لمعالجة مسألة استعادة الأموال المنهوبة والمودعة لدى مصارف في الخارج حيث الثروات الحقيقية للمسؤولين اللبنانيين وشركائهم، المقدره من قبل وزارة الخزانة الأميركية بـ800 مليار دولار، يجب تطبيق قانون مكافحة تبييض الأموال تحديدا لجهة تطبيق المواد المتعلقة بهيئة التحقيق الخاصة و تفعيل دورها في هذا الاطار.

فالاثراء غير المشروع يعتبر من احد الحالات ال 21 التي نص عليها قانون مكافحة تبييض الأموال وبالتالي يمكن تفعيل دور هيئة التحقيق الخاصة في هذا الشأن. وهذه الهيئة تتلقى الابلاغات وطلبات المساعدة وتقوم باجراء التحقيقات في العمليات التي يشتبه بأنها تشكل جرائم تبييض اموال او جرائم تمويل ارهاب وتقوم

بتقرير مدى جدية الأدلة والقرائن على ارتكاب هذه الجرائم او احداها واتخاذ القرار المناسب بشأنهما سيما التجميد الاحترازي للحسابات، إضافة إلى صلاحية مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لمصلحة الدولة، والتي ثبت بموجب حكم قضائي أنها متعلقة بجريمة تبييض أموال أو تمويل إرهاب، أو محصلة بنتيجتها ما لم يثبت أصحابها، قضائياً، حقوقهم الشرعية بشأنها.

يلحظ من هذا النص ان الطريقة الوحيدة كي تتحرك هيئة التحقيق الخاصة هي عبر تلقيها الابلاغات, اي انها لا يمكنها ان تتحرك من تلقاء ذاتها. هذه الابلاغات تكون اما من الجهات القضائية, اي مصدرها داخلي, واما من الخارج. ما يعني ان الجهات الخارجية المختصة في البلدان المودع فيها الاموال المنوي استعادتها هي التي يجب ان ترسل الابلاغات الى هيئة التحقيق الخاصة. وهذا ما لم يحصل حتى الآن. لا ابلاغات خارجية, ولا اخرى داخلية من الجهات القضائية اللبنانية.

اضف الى ذلك, الى انه لاستعادة الاموال المنهوبة فعليا, يجب صدور حكم قضائي مبرم عن محكمة لبنانية بخصوص هذه الأموال وعدم مشروعية مصدرها، ولا يمكن الطلب من دولة أجنبية استرجاع الأموال المودعة لديها من دون صدور هكذا حكم قضائي.

هذا فيما خص لبنان, اما **على الصعيد الفرنسي**, فآلية استرداد الأموال المنهوبة هي على الشكل التالي:

هناك جهتان/وكالتان اساسيتان اوكلتا مهمة استرداد الاصول المنهوبة:

الاولى : منصة تحديد الاصول الجنائية والمنشأة عام 2005, مكرسة لتحديد الاصول الجنائية ومخولة للقيام بالتحقيقات المالية و الأملاك تحت اشراف سلطة قضائية. وهي تقوم ايضا بجمع كل المعلومات المتعلقة بكشف الاصول الجنائية على كامل الاراضي الفرنسية وخارج فرنسا .

الثانية: وكالة ادارة و استرداد الاصول المحجوزة والمصادرة وهي عبارة عن مكتب لادارة الأصول الجنائية وتزويد المحاكم بالمساعدة القانونية والتقنية. بوسعها ايضا اعطاء الامر بتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة تحت رقابة سلطة قضائية.

يعتمد النظام الفرنسي الحالي على المبادئ التالي:

يمكن مصادرة أية أصول استخدمت لارتكاب الجرم شرط أن تعود ملكيتها إلى الشخص المرتكب للجرم،

أو كانت تحت تصرفه لارتكاب الجرم؛

أية أصول تمثل غرض الجريمة أو عائداتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، يمكن أن تصادرها محكمة معينة بغض النظر عن شرط الملكية؛ ويمكن مصادرة عائدات الجريمة حتى ولو كانت ملكية تابعة الغير من وجهة نظر قانونية؛

يمكن أن تأمر المحكمة بالمصادرة كعقوبة إضافية عن أي جرم يعاقب عليها بسنة سجن أو أكثر حتى ولو كان النص القانوني المحدد للجرم غير متوافر بشكل صريح لمثل هذه العقوبة الإضافية؛ فضلا عن ذلك، يمكن الأمر بالمصادرة الشاملة في حالتين:

في حال كان عقاب الجرم سجن 5 سنوات أو أكثر ونجم عنه ربحا : في هذه الحالة، يمكن

أن تأمر المحكمة بمصادرة أية أصول يملكها الشخص المدان أو تحت تصرفه، وأن

تشمل ما لا يمكن إثبات أصله القانوني (ينعكس عبء الإثبات في هذه الحالة)؛

أو عندما يتوافر نص تشريعي يحدد الجرم، يمكن أن تأمر المحكمة بمصادرة كامل

أصول الشخص المدان بغض النظر عن أي صلة بالجرم وبغض النظر أيضا عن مصدره القانوني/غير القانوني

مثلا : تنطبق هذه الحالة على تبييض الأموال وعلى الجرائم المتصلة بالارهاب

يمكن أيضا الأمر بمصادرة قيمة الأصول بدل مصادرة الأصول المحددة بدون شرط معين، من أجل تيسير

عملية تطبيق المصادرة

يمكن أن تحجز أية أصول يمكن مصادرتها خلال التحقيق قبل إصدار الحكم، من أجل ضمان المصادرة

وضعت إجراءات معينة في هذا الصدد، تتلاءم بشكل خاص مع الأصول غير المادية ومع الممتلكات

العقارية.